تنمية الواحات المغربية: المدخلات النظرية والمخرجات العملية. أنموذج درعة-تافيلالت

Development of Moroccan oasis: Theoretical inputs and practical outputs. Daraa-Tafilalet model

عبد الكريم اكريمي [1]

Abdelkrim KRIMI [1]

[1]كلية الآداب و العلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس (المغرب) krimigeo@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/09 تاريخ القبول: 2020/09/12 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص: تعيش الواحات المغربية مند عقود وضعية مقلقة تنبئ عن العواقب المتسارعة لمختلف المخاطر البيئية التي تهدد هذا المجال. فالرصيد الواحاتي يعرف تدهورا متزايدا بسبب الاستغلال المفرط واللاعقلاني لمصادر المياه والتي تعاني ندرة طبيعية بسبب توالي مواسم الجفاف , علاوة على تنامي كفاءة الدينامية الريحية وبالتالي تفاقم ظاهرة التصحر بمختلف تجلياتها من زحف الرمال، تملح تدهور القدرة الإنتاجية للتربة. كما تعرف الأحواض الواحية سنويا إمتطاحات قوية تؤثر على المجال والمجتمع الواحيين. في مقابل رزنامة المخاطر هاته تتوفر المجالات الواحية على عدد من المؤهلات الطبيعية والبشرية والتراثية الكفيلة في حالة تعبئتها وتثمينها بخلق دينامية تنموية تنهض بالواحات وتحمي توازناتها الهشة. في هذا الصدد، يكتسي الحفاظ على الخدمات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقدمها المجال الواحاتي لساكنته ولمجموع التراب الوطني أهمية قصوى باعتباره حاجزا طبيعيا أمام ظاهرة التصحر، وحاضنا لتنوع بيولوجي مهم وعنصرا من عناصر توازن المناخ، ومصدرا لمنتجات زراعية ذات خصوصية مجالية، بالإضافة إلى احتضانه لمنظومة قيمية غنية ومتنوعة . من هنا تنبثق أولوية تحديد مدخلات ومخرجات التنمية الواحية لتفادي تضارب وعدم تكامل التدخلات العمومية والتأسيس لمقاربة مندمجة تحيط بإشكالات هذه المجالات الغنية والهشة.

كلمات مفتاحية: واحة، تنمية، تراث، موارد، مخاطر، درعة، تافيلالت.

Abstract: *Moroccan oasis has been living for decades in a worrying situation that indicates the accelerating consequences of the various environmental risks that threaten this area. In addition to the growing efficiency of wind dynamics, the phenomenon of desertification, with its various manifestations of sand creep, is exacerbated...The oasis basins are also known annually as strong floods that affect the oasis and the community. In exchange for these calendars, oasis domains have a number of natural, human and heritage qualifications that can be mobilized and valued by creating a dynamic of development that promotes oasis and protects their fragile balances.*

In this regard, the preservation of ecological, economic, social and cultural services provided by the coastal area and by the national soil as a natural barrier to désertification, an important biological diversity incubator, an element of the climate balance, and a source of agricultural products with a highly specific nature; In addition to embracing a rich and diverse value system ... Top importance. Hence, the priority of identifying the inputs and outputs of the inspired development is to avoid the inconsistency and incomplementarity of public interventions and to establish an integrated approach to the problems of these rich and fragile areas.

Keywords: *oasis; development; heritage; resouerces; risks;Daraa Tafilalet.*

المؤلف المرسل: عبد الكريم اكريمي ، **الإيميل:** krimigeo@gmail.com

1. مقدمة:

منذ القدم شكلت الواحات مصدر إلهام لأهل الفن بشتى أصنافه وذلك لتميزها البيئي ولتفردها الثقافي ولغناها التراثي المادي واللامادي فكانت لقرون موضوعا محوريا لجملة من الإبداعات الفنية.

لازالت الواحات إلى يومنا هذا مجال جذب واستقطاب، لكن هذه المرة للعديد من الباحثين بغية دراسة و تحليل نظمها البيئية و الثقافية ومستقبلها التنموي، بالنظر للتدهور الخطير الذي تعيشه على جل المستويات. أما أشكال التدهور فمتعددة وتطال المجال والمجتمع الواحيين من تراجع مستوى الفرشة المائية وسيادة مظاهر القحولة وتدهور التربة وثروة النخيل، وتفكك البنيات الاجتماعية، وتزايد عوامل الطرد... "فما مآل الواحة بالمغرب؟ خاصة والصعوبات التي تعترض المجتمع الواحي باتت على درجة عالية من الخطورة والمأزقية" (عبد الرحيم العطري، 2009) فكيف لواحات بهذا العمق والتميز والغنى والتفرد أن تعيش الفقر والهشاشة والتهميش؟.

تحتاج هذه التساؤلات إلى التفكيك، فهل صحيح أن تميز الواحات يمكن استثماره كمنطلق لتنمية حقيقية؟ وإلى أي مدى؟ هل التراث الواحي يحمل بذور التنمية؟ إلى أي حد يمكن للمقومات الاقتصادية للواحات أن تشكل قوة اقتصادية فعالة؟ أم أن أقصى ما يمكن بلوغه هو اقتصاد الكفاف؟ ألا يمكن أن تكون هشاشة التوازن البيئي للواحات أهم معرقل للتنمية؟ هل أنماط الاستغلال القائمة قادرة على إنقاذ الواحات؟ أم أنها آلية من آليات تكريس التدهور؟ هل الجهات المكلفة بتدبير المجالات الواحية وعلى رأسها وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان تمتلك رؤية إستراتيجية لإخراج الواحات من أزمتها أوبالا حرى أزماتها؟.

2. المدخلات النظرية:

تتعدد الوثائق الرسمية التي نبهت لأزمة المجال الواحي (ورقة التشخيص البيئي لواحات تافيلالت 2000, التصميم الوطني لإعداد التراب **SNAT 2003**, تقرير الخمسينية 2005, البرنامج الوطني لإنقاذ وتهيئة الواحات 2006) وأكدت على استعجالية التدخل لإنقاذ وتنمية الواحات وإخراجها من دائرة المفهوم السلبي " المحمية". وكمدخل كبير لهذا الهدف" سيرتكز التماسك

المجالي في نهاية المطاف على قدرة السلطات العمومية على التدبير المتزامن للأخطار والمؤهلات، في أفق إزالة أو على الأقل التقليص من حدة هذه الأخطار، ودعم وتحفيز مبادرات تثمين المؤهلات." (التصميم الوطني لإعداد التراب، 2003).

1.2. المدخل السياسي:

جدير بالتذكير بأهمية الواحات المغربية أو الحوض الواحي الممتد من فكيك شرقا إلى كلميم غربا فعلى المستوى التاريخي شكل القوس الواحي مهدا لعدد من دول المغرب الوسيط والحديث، هذه الأهمية جعلت من الواحات مكونا مجاليا استراتيجيا من مكونات التراب الوطني يتميز بحدود دولية مع الجارة الجزائر (الشكل1) وأكيد تنمية القوس الواحي وتثبيت الساكنة فيه سينعكس إيجابا على باقي مكونات التراب الوطني وعلى الأمن القومي وعلى نجاعة الإدارة الترابية.

الشكل 1: موقع جهة درعة تافيلالت و مميزاتها الطبيعية

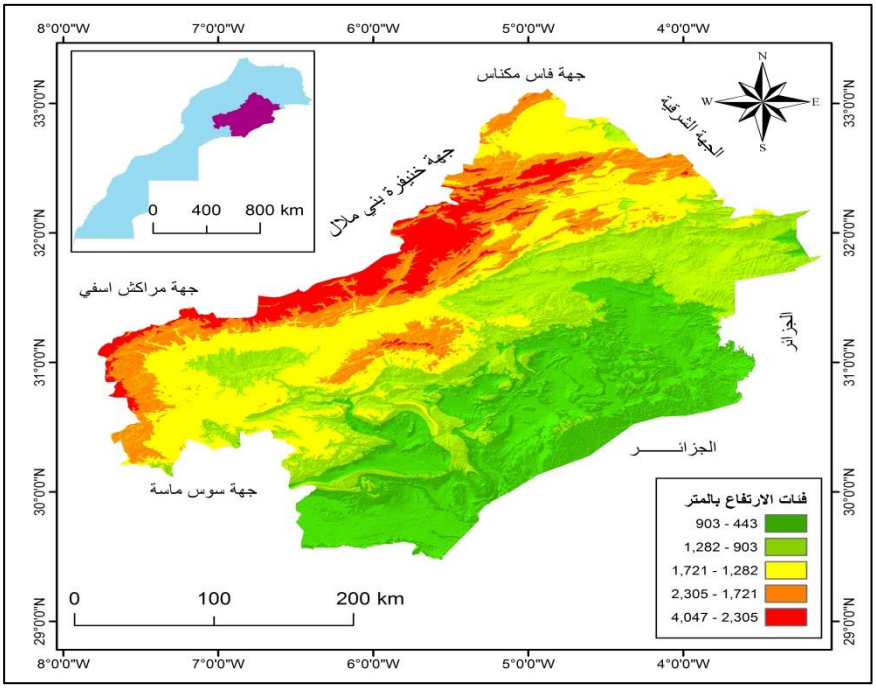

المصدر: نموذج الارتفاع الرقمي **SRTM**

2.2. المدخل البيئي:

تتميز الواحات بمناخها المحلي **microclimat** حيث التنوع البيولوجي من وحيش وغطاء نباتي، وبمحدودية مواردها وتعدد الاكراهات التي تعيقها فالقحولة هي السائدة بأزيد من 6 أشهر جافة في السنة وعدد الأيام الممطرة لا يتجاوز 40 يوم في السنة، وارتفاع درجة الحرارة القصوى خلال الصيف وانحسار جريان الأودية (المجال المغربي واقع الحال 2000) علاوة على ذلك تعيش الواحات رزنامة من المخاطر البيئية فالرصيد الواحاتي يعرف تدهورا متزايدا بسبب الاستغلال المفرط واللاعقلاني لمصادر المياه والتي تعاني نذرة طبيعية بسبب توالي مواسم الجفاف. علاوة على تنامي كفاءة الدينامية الريحية وبالتالي تفاقم ظاهرة التصحر بمختلف تجلياتها من زحف الرمال، تملح، تدهور القدرة الإنتاجية للتربة. كما تعرف الأحواض الواحية سنويا إمتطاحات قوية تؤثر على المجال والمجتمع الواحيين، بالإضافة إلى أسراب الجراد والحرائق التي تهدد الواحات ومرض البيوض التي يستهدف أشجار النخيل (عبد الكريم اكريمي، 2011).

تشكل الواحات حاجزا بيئيا أمام مد الصحراء فهي (الواحات) تمثل الغطاء البيئي الذي يحمي المغرب وينبغي بحق تسليط الضوء عليه، ذلك أنأي إهمال في هذا الجانب قد يؤدي إلى نتائج مأساوية على بقية مناطق المغرب. لذا فلانشغال الايكولوجي هو مسألة رئيسية وحاسمة في تنمية المنطقة الواحية.

لقد وقف التقييم البيئي لواحة تافيلالت سنة 2000 على عوامل التدهور، وخلص إلى صياغة أربع سيناريوهات تجعل من التقليص من نسبة الفقر، وسيادة التدبير الحكيم للموارد ركيزتين أساسيتين. هذه السيناريوهات يمكن تعميمها على المجال الواحي المغربي ككل. **(évaluation écologique des oasis Tafilalet 2000)**

3.2. المدخل السوسيو اقتصادي:

1.3.2. الشق الاجتماعي:

تضم جهة درعة تافيلالت ساكنة مهمة تقدر حسب إحصاء 2014 بـ 1.635.008 نسمة (الشكل2) أزيد من 50% منها ضمن الفئة العمرية (15-64 سنة) مما يجعل الجهة ديمغرافيا جهة فتية توفر سوق استهلاكية واسعة نسبيا (ولو بقدرة شرائية جد منخفضة) ويد عاملة مهمة تحتاج

إلى التأهيل بشكل كبير، بالرغم من وجود العديد من الأطر والسواعد من أبناء الواحات في مجالات وتخصصات متنوعة تسهم بشكل فعال في بناء وتنمية الوطن.

الشكل 2: الساكنة القروية و الحضرية بأقاليم جهة درعة تافيلالت

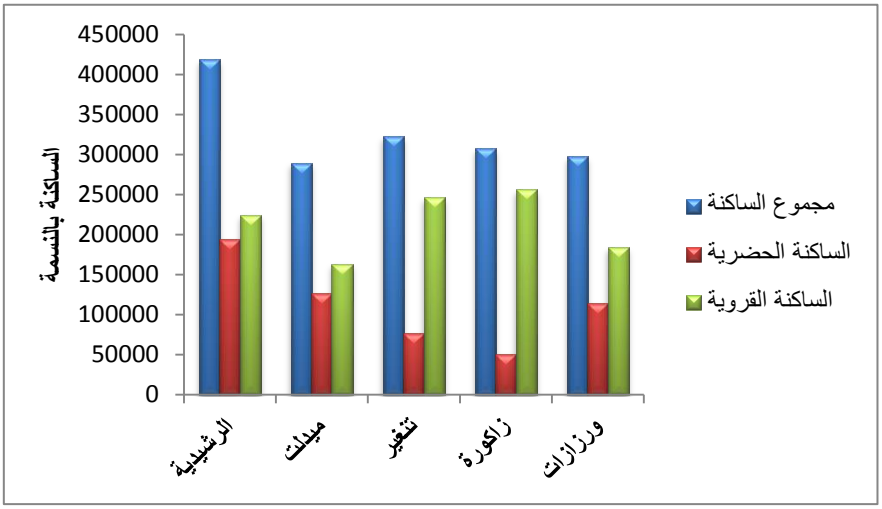

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكنى (2014)

لقد عاشت الواحات عقودا من التهميش في السياسات العمومية مما جعلها تعيش ضعفا تنمويا وتأخرا على مستوى التنمية البشرية و تدني في مستويات الخدمات من تعليم وتكوين وصحة (الشكل 3) وشغل وسكن. فنسبة الفقر بالجهة هي الأعلى وطنيا بـ14.5%

لقد وقف تقرير الخمسينية - المغرب الممكن- **2005** بخصوص الواحات على التأخر الكبير على مستوى الخدمات الاجتماعية وعلى ضعف البنيات التحتية. وأيضا على التدهور المستمر لمواردها خاصة الموارد المائية كما أشار إلى ضرورة سن سياسة تضامنية مع الواحات بالنظر لتعدد خدماتها تجاه باقي مكونات التراب الوطني، وربطها وإدماجها في دينامية المجال المغربي ككل.

الشكل 3: معطيات عن الخدمات الصحية بجهة درعة تافيلالت

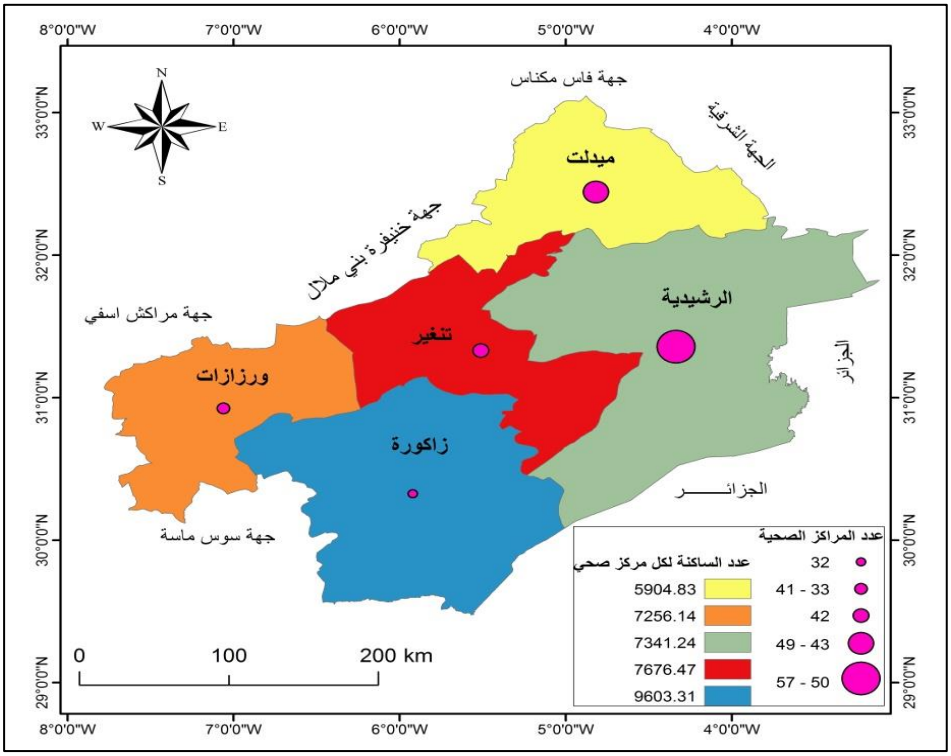

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2014)

2.3.2. الشق الاقتصادي:

تمثل جهة درعة تافيلالت 18% من مساحة البلاد وتضم 5.1% من ساكنة المملكة بكثافة 10نسمة/ كلم2 وتساهم بـ 2.5 % من الناتج الإجمالي الوطني (**SNAT2003**) حيث تحتضن وحدات منجمية (الرصاص، الزنك، الحديد، الفضة، الباريتين) مهمة وموارد طاقية متجددة قوية (مركب نور ورزازات، ومحطات نور تافيلالت). تشكل الأنشطة الفلاحية القاعدة الاقتصادية للمنظومة الواحية حيث ترتكز على عدد من المنتوجات المجالية وعلى رأسها ثروة النخيل (8 مليون نخلة) فالواحات تقدم جل الإنتاج الوطني من التمور بالإضافة إلى منتوجات الورود، الحناء، الزعفران ... إلى جانب الفلاحة تنتعش السياحة كقطاع بديل وواعد بالنظر للمؤهلات التاريخية والطبيعية والثقافية التي تقدمها الواحة. كما تتوفر الواحات المغربية على إمكانيات جد مهمة لإقامة اقتصاد اجتماعي تضامني (سواء في أنشطة: الزراعة، تربية الماشية، الصناعة التقليدية، النسيج ...) بشرط توفير الدعم والمواكبة للجمعيات حاملة المشاريع.

4.2. المدخل الثقافي:

تعتبر الواحات منتوجا مجتمعيا ذو صبغة ثقافية بامتياز فهي حاضنة لتراث غني ومتميز وفريد ومتنوع ماديا يؤرخ للحقب الجيولوجية من خلال أشكال المستحثات وللاستقرار البشري بالواحات منذ أقدم الحقب التاريخية من نقوش صخرية (الطاوس) وبناءات جنائزية من مدافن (البوية) وقصور وقصبات ومآثر تاريخية، وتراث لا مادي يتجلى أساسا في نمط عيش الواحات بكل تفاصيله من اليومي البسيط (اللغات واللهجات السائدة، منظومة القيم، تقسيم العمل، العادات والتقاليد، طقوس التدين والاحتفالات، القراءة الفيلالية، فلسلفة تقسيم مياه الفيض والسقي، المطبخ الواحي، اللباس، ...) والأغاني والأهازيج من ملحون وبلدي وأحواش وايملوان وركبة وباقي فنون التعبير الشفهي، هذا التنوع التراثي ينعش بشكل كبير المنتوج السياحي ويؤسس لسياحة ايكولوجية ثقافية.

3. التنمية الواحية من النسق النظري نحو التنزيل العملي:

1.3. تركيب مرحلة التشخيص:

تعيش الواحات المغربية تخمة من حيث التشخيص حيث تعددت الدراسات ومنها "المشروع الوطني لإنقاذ وإعداد الواحات 2006" حيث ركز على الإشكال البيئي (المائي بالأساس) والإشكال الديمغرافي (الضغط على الموارد) واقع الحال اليوم يثبت كارثية وضعية الواحات فالمشاريع الفلاحية والسياحية الضخمة وبرامج الإعداد الهيدروفلاحي أثرت سلبا على الموارد المائية، وساهمت في تراجعها، والبعد الاقتصادي ومنطق الربح حضي بالاهتمام على حساب البعد البيئي، نزيف الهجرة لازال مستمرا فلم يتبقى من ساكنة القصور إلا الفئات الفقيرة التي لم تقوى على الرحيل، علاوة على أن جل الفئة القادرة على العمل تمارس هجرة تراقصية بين الواحات ومراكز العمل في المدن الكبرى.

تكاد تجمع الأطاريح والتقارير الرسمية بخصوص الواحات على نقطتين مهمتين: أولهما أن أي تدخل يستهدف الواحات يجب أن يراعي التوازن الايكولوجي الهش وألا يتجاوز قدرة الفرشة المائية على التجدد. وثانيها أن الواحات تعيش تحولات عميقة لا على مستوى قاعدتها الاقتصادية

بظهور أنشطة بديلة عن الفلاحة المتدهورة. وعلى مستوى نمط السكن والعيش وبالتحول من القصور إلى الواحات العصرية والمراكز الحضرية المتوسطة والصغرى.

فعلى مستوى التشخيص الأمور أصبحت واضحة، وإن كنت أرى أنه في كثير من الأحيان نحمل الطبيعة والبيئة جزءا أكبر من المسؤولية عن ضائقة الواحات، - بقصد أو بغيره- محاولين التغطية على الفراغ العمومي في هذا الباب وعلى الارتجالية التي تسير بها المشاريع والتدخلات.

2.3. ملامسة المخرجات العملية:

على مستوى المخرجات تتباين الآراء والتوجهات بين متشائم مشكك في قدرة الواحات على التطور والتحول، وبالتالي حتمية زوالها واندثارها، وبين متفائل بقدرة الواحات على التكيف مع المتغيرات الطارئة وظهور أنماط جديدة من الواحات كالمدينة الواحة والمركز الواحة، والواحات الجديدة.

لقد حظي المجال الواحي بجملة من التدخلات (برامج الإعداد الهيدروفلاحي، منذ الستينات من القرن 20 وبرامج إعادة هيكلة الواحات في الثمانينات علاوة على برنامج واحة تافيلالت **POT** سنة 2003، وبرنامج واحات الجنوب **POS** سنة 2006، ثم الإستراتيجية الوطنية لحماية الواحات 2006، بالإضافة إلى برامج وكالات التنمية الدولية **USAID** و **JIKA**) وتدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية **INDH** منذ 2005 ... إن تعدد الفاعلين بقدر ما يغني العملية التنموية بقدر ما يربك مساراتها وديناميتها بالتدخلات المتباينة وغير المدروسة.

لقد ظل محور اهتمام معظم هذه التدخلات حبيس المقاربة القطاعية العمودية الرامية لاحتواء أزمة المجال الواحي بعيدا عن النظرة المندمجة الأفقية مما خلق تجربة تنموية معطوبة تجمع بين الطرح و نقيضه.

إن وضع المجال الواحي المغربي يطرح حاليا وبإلحاح آفاقا للتنمية المستدامة بالمنطقة بكل أبعادها، حيث أصبح من الضروري وضع رؤية مندمجة ومستدامة قادرة على توحيد الجهود وضمان التقائية جميع الفاعلين والمتدخلين من أجل التأسيس لمسلسل من دمج لإصلاح الاختلالات واسترجاع التوازنات المفقودة.

4. المخرجات العملية:

إن هذه المحاولة لا تدعي الإلمام الشامل بإشكاليات التنمية الواحية لكنها تقدم جملة من النقاط بعين الباحث والمتتبع وابن الواحة، كل هذه النقاط يجب لزاما وبالضرورة أن تشكل شبكة من التدخلات المتناغمة والمنسجمة والمؤطرة بخارطة طريق واضحة المعالم ومحددة المدة الزمنية والكلفة والأطراف المتدخلة تزيل سواد وقتامة أوضاع الواحات. لن أكون متشائما أكثر من اللازم فالواحة علمتنا التفاؤل والتعلق بالأمل، ولن أردد خطابا تبريريا عقيما، لذا سأقدم عدد من الاقتراحات علها تجد من يترافع من أجلها ويحولها من أمل منشود إلى واقع معاش.

1.4. الإجراءات الإستراتيجية:

- الإقرار بعدالة ترابية نحو مناطق الواحات وفق تصور شمولي يقطع مع مقاربة التسول والإحسان الذي سيرت به تنمية الواحات لسنوات.

- تمتيع المناطق الواحية بتمييز ايجابي في السياسات العمومية بالنظر لتعدد خدماتها تجاه باقي مكونات التراب الوطني، وخلق استثناء في المالية العمومية لتغطية التهميش والتفقير الذي مورس على الواحات لعقود على اعتبارها جهات لا تشغل ولا تنتج، وساكنتها طيبة صبورة مسالمة.

- تجميع القوس الواحي في جهة إدارية واحدة بالنظر لتجانسها الطبيعي والبشري ولتكاملها الوظيفي، الأمر الذي سيمكن لا محالة من دقة استهداف الواحات بالدعم، وتجميع الجهود وحصرها مجاليا.

- خلق مديرية بوزارة إعداد التراب الوطني تهتم بشؤون الواحات كونها مناطق هشة ونطاقات انتقالية، تساير تصنيف اليونسكو لواحات الجنوب المغربي RBOSM كمحمية حيوية منذ 2000. هذه المديرية ستضع خارطة طريق تؤطر كل التدخلات الموجهة نحو الواحات.

- ربط الواحات بالمحاور الطرقية الكبرى الوطنية والسيارة، وبالشبكة السككية وتكثيف الرحلات الجوية من وإلى الواحات قصد خلق دينامية تنهض بالاقتصاد الواحي.

- سن نصوص قانونية خاصة بالحماية وبالتعمير والإعداد والاستثمار في المجالات الواحية تراعي خصوصيات الهشاشة البيئية.

- خلق بنيات بحث في مختلف التخصصات تهم الواحات، وتعميق مسارات البحث العلمي في المجال والمجتمع الواحيين. علاوة على توجيه الاهتمام نحو البحث التنموي والتدخلي لخلق التراكم الكفيل

بتحقيق غاية إنقاذ وتنمية الواحات. إذ لا يعقل تواجد جهة جيو إستراتيجية (درعة تافيلالت) بأكملها بساكنتها ومواردها وتطلعات شبابها بدون جامعة؟؟ !!

2.4. الإجراءات البيئية:

إن تدارك فرص التنمية الضائعة بالواحات ضرورة يفرضها خطورة التهديد الذي يمثله زحف الصحراء نحو الشمال، فالسؤال المرعب الذي يخيفنا ماذا لو اندثرت وأفرغت الواحات؟ الكارثة لا محالة!؟ فمؤشرات التصحر بدأت تظهر في تكوينات التربة والغطاء النباتي وكذا في تراجع غنى التنوع البيولوجي بالأطلسين الكبير والصغير، بالنظر لوجود ثغرات وممرات وفراغات كسرت امتداد القوس الواحي. فما هو مصير سهول المناطق الرطبة والمراكز الحضرية الكبرى لو أزيل القوس برمته؟ وإلى أين سيتجه لاجئو البيئة الجدد وأقصد ساكنة الواحات؟ من هذا المنطلق نقترح:

- الاعتراف بفضل الواحات وساكنتها على كل مكونات التراب الوطني كجبهة وخط أمامي يقف في وجه التصحر وكل المخاطر المرتبطة به من ترمل وأسراب للجراد ... وتعويض الواحات عن هذا الدور "مبدأ الدفع مقابل الخدمات البيئية" بتمييز ايجابي يقر أولوية الواحات في الاستفادة من ثروات الوطن على غرار المناطق الصحراوية. ليس جشعا أو مساومة بل لأن الواحات وساكنتها عانت ولازالت تعاني من قهر الجغرافيا وظلم التاريخ.

- خلق مرصد بيئي واحاتي تناط به مهمة تتبع الوضع البيئي بالواحات ورصد المخاطر البيئية وتتبع وثيرة تدهور المجالات الواحية خاصة وأن هذه المجالات أكثر حساسية بالنسبة للتغيرات المناخية.

- إعداد وتهيئة عدد من المحميات بالمجال الواحي والارتقاء بالعديد من المواقع ذات الأهمية البيئية والبيولوجية **SIBE** إلى محميات ومنتزهات وطنية.

- إيقاف أو على الأقل إبطاء وثيرة التدهور بالعمل على محاصرة الكثبان الرملية المتحركة، وحماية الأراضي الزراعية والقصور والبنيات التحتية من تهديد امتطاحات أودية الأحواض الواحية الجافة. خاصة وأن القوس الواحي تتموقع به حوالي 114 موقع مهدد بالفيضانات منها 11 موقع تتطلب تدخلات مستعجلة.

- دعم كل مبادرات التأقلم مع التغيرات المناخية، وخلق واحات جديدة قادرة على احتضان الاستثمارات وتخفيف الضغط على الواحات التقليدية.

3.4. الإجراءات المؤسساتية:

- فصل تنمية مناطق الواحات عن مناطق الأركان فاهتمامات و انتظارات فلاحي فكيك وتافيلالت ودرعة وطاطا ليست هي الانتظارات والتوجسات نفسها لدى فلاحي سوس والشياظمة وحاحا. علاوة على الامتداد المجالي الشاسع لمجال نفوذ هذه الوكالة، موضوعيا من الضروري تمكين الواحات من وكالة مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي وبمهام تنموية بالأساس وبصلاحيات أفقية تنسق كل التدخلات القطاعية.

- تطوير آلية تمثيلية للسكان في مجلس وكالة تنمية الواحات تراعي الإشراك الفعال للجميع (البورجوازية الزراعية، المجتمع المدني الفاعل، الخبراء والباحثين...).

- تمكين وكالة تنمية الواحات من قيادة كل اللجنة القطاعية المهتمة بالواحات وتجميع سلطة اتخاذ القرار بيد الوكالة بغية توحيد المخاطب وأيضا تسهيل عمليتي التتبع والتفحص لكل المشاريع، وبالتالي التقييم الموضوعي لأداء الوكالة.

4.4. الإجراءات التنموية:

أمام التحولات العميقة التي تعرفها الواحات ظل الاهتمام بالإنسان الواحي –على اعتبار أن الواحات منتوج مجتمعي- غائبا أو مغيبا، فإنقاذ هذه المجالات يمر لزاما عبر:

- جعل الإنسان الواحي محور كل التدخلات التنموية فلا فائدة ترجى من إقامة معرض دولي، أو مهرجان فني لساكنة تعيش الظلام والعطش والأمية وبعد خدمات التطبيب، والفقر والتهميش، وعدم تكافؤ الفرص.

- توسيع العرض المدرسي (من الأولي إلى الجامعي) والصحي (العام والتخصصي) بالواحات وتقريبه من الساكنة وتعميم الربط بالكهرباء والماء الشروب والربط الطرقي واعتبار توفير الخدمات الأساسية حقا مشروعا بعيدا عن نظرة المشاريع الترقيعية والمناسباتية.

- تأهيل ساكنة الواحات بتقوية قدراتها التقنية عبر التكوين والتكوين المستمر والتداريب الميدانية في ميادين الزراعة الايكولوجية، طرق السقي العصرية، تربية الماشية، تطوير المنتوجات المجالية ذات الخصوصية، المهن السياحية.

- دعم وتأطير التنظيمات الجمعوية والمهنية بالواحات واعتبارها شريك أساسي في بلورة وإنجاح و تتبع و تقييم المشاريع التنموية.

- تشبيك مكونات العمل الجمعوي في اتحادات وفيدراليات بغية توحيد الجهود وتجميع الإمكانات.

- النهوض بالأنشطة الاقتصادية الواعدة كالطاقات المتجددة وأساسا الشمسية منها الزراعة الايكلوجية، أصناف الثمور ذات الجودة العالية، النباتات العطرية والطبية PAM السياحة الثقافية، المهن السينمائية.

- تنويع المنتوج السياحي بخلق مدارات سياحية مجهزة قادرة على الانتقال بالواحات من سياحة العبور إلى سياحة الإقامة، وتطوير أساليب تسويق السياحة الواحية.

- فتح مسارات التسويق أمام منتوجات الاقتصاد التضامني في المعارض والفنادق والمساحات التجارية الكبرى بشكل ملزم وبشروط تفضيلية.

5.4. الإجراءات التراثية:

يعتبر التراث بمختلف أصنافه موردا ترابيا مهما يمكن أن يشكل قطب الرحى لعدد من الأنشطة الاقتصادية والثقافية عبر بوابة "الحماية" و "التثمين" (مصطفى تيليوا، 2005، ص78) رد الاعتبار للتراث الواحي بشتى أشكاله لن يتأتى بالندوات والتأطير النظري -على أهميته- ولا بالتدخلات القطاعية المشتتة ولا بالإجراءات الترقيعية بل بتدخلات عمومية قوية وبمجهودات المجتمع المدني التكميلية:

- تجاوز النظرة الاختزالية للتراث "الفولكلور" والتأسيس لنظرة شمولية نحو تنمية قطب اقتصاد التراث واعتباره رافعة أساسية للاقتصاد المحلي.

- خلق منطلق أساسي لمختلف مبادرات خدمة التراث قائم على صيانة كل الإرث الحضاري الأمازيغي والعربي واليهودي والأفريقي... من جهة والتراث الرسمي والعام من جهة أخرى.

- نهج سياسة ثقافية شاملة تسعى لخدمة التراث الواحي بالترميم والتدوين والجمع والتسجيل والرقمنة، علاوة على إنشاء المتاحف وإقامة المعارض.

- تثمين مبادرات جمع التراث الشفاهي وإحيائه على اعتبار أنه أكثر الأشكال التراثية هشاشة وعرضة للضياع.

- العناية برواد التراث (الفقهاء، أصحاب الخزانات الخاصة، قدماء المقاومين، الصناع التقليديين، شيوخ الزوايا، المغنون، شيوخ الخطارات...) ليس بمفهوم الريع الثقافي ولكن من باب الاعتراف عبر تدخلات عامة جاء تقديمها في الإجراءات التنموية تهم عامة الناس، وتدخلات خاصة بالرواد كالتكريم والتوظيف ...

- اعتبار "نمط العيش بالواحات" تراثا في حد ذاته يتطلب التوثيق السمعي البصري لكل تفاصيله وحيثياته عبر أشكال إبداعية متنوعة.

- تثمين المبادرات الرامية لخلق التراكم، كون صيانة التراث وحمايته عملا يوميا وهما مشتركا يتطلب عمل الفريق.

5. خاتمة:

حماية وإنقاذ الواحات من المخاطر البيئية وتثمين مواردها تفرضه أهمية الواحات كمنظومة بيئية مهددة بالزوال، ولدور هذه المنظومة في احتضان وإعادة إنتاج العديد من البنيات الاجتماعية والثقافية والتراثية، وفوق هذا وذاك لحقها المشروع في التنمية والاستفادة من ثروات الوطن. ولأن زوال الواحة يعني مما يعني تجاهل تاريخ ودفن حضارة، فالواحة تنتظر إما اعترافا ينعشها من جديد، أو إنكارا يقبرها إلى الأبد.

6. قائمة المراجع:

- التصميم الوطني لإعداد التراب (2003). **الوثيقة التركيبية مديرية إعداد التراب الوطني**، مطبعة عكاظ الرباط . المغرب.

- المجال المغربي واقع الحال (2000). **منشورات مديرية إعداد التراب الوطني**، مطبعة عكاظ . الرباط. المغرب.

- مصطفى تيليوا (2005). **الأهمية السوسيو ثقافية للسياحة الواحية والصحراوية، نموذج تافيلالت**، مطبعة تافيلالت، المغرب.

- عبد الرحيم العطري (2009). **تحولات المغرب القروي –أسئلة التنمية المؤجلة"**، ط1، الناشر دفاتر الحرف والسؤال سلا، المغرب.

- عبد الكريم اكريمي (2011). **المخاطر البيئية بحوض زيز السفلي -واحة تافيلالت- نموذج الفيضانات**. بحث لنيل شهادة الماستر . كلية الآداب ظهر المهراز فاس. المغرب.

- Programme de lutte contre la désertification et lutte contre la pauvreté par la sauvegarde et la valorisation des Oasis; composante tafilalet (2004), Maroc. DAT Département d'Aménagement de Territoire. et PNUD.

- Projet national de sauvegarde et d'aménagement des oasis. (2006) DAT. Maroc.

- Évaluation de l'écosystème oasien de tafilalet .(2000) pub: SEEE Secrétariat d'Etat et d'Environnement. Et PNUE. Maroc.

- Le Rapport sur «50 ans de développement humain au Maroc et perspectives pour 2025» (2005), rapport générale.